او قال اشتريت الارض بدون البناء او لم اشتر البناء بعقد آخر
فلا شفعة لك في البناء لانه نقل صار مقصودا وقال الشيخ لا لان الشراء
معاني صفقة واحدة في القياس يكون القول قول المشتري في الاستحسان
يكون القول قول الشفيع لان المشتري يقر الشفعة في البناء لتمكن
لتفرق الصفقة بعد قيام سبب الشفعة طاهرا فلا يقبل قوله
المشتري وان قال المشتري وهب لي هذا البيت من الدار وظن الشفيع
ان باع الدار بما عني ما بقي من الدار بالف درهم وقال الشفيع بل
الشتري كل الدار بالف درهم كان القول قول المشتري في البيت
وباخذ الشفيع كل الدار غير البيت وطريقه ان شاء بالف
وان جحد البايع هبة البيت فان القول قوله مع يمينه وان صدق
البايع المشتري فيما قال كانت البيت للموهوب له ولا يصدق قاض على
ابطال الشفعة في الدار لان شركة المشتري فيما قال كان البيت
قبل شراء الدار لا تظهر في حق الشفيع لقولهما الا ان يقيم البينة
على الهبة قبل شراء الدار فيصير المشتري شريكا فيقدم على الجار

رجل اشتري دارا فادعى الشفيع ان المشتري
اهد فطابقه من الدار وكذبه المشتري كان القول قول المشتري
مع يمينه بينة الشفيع فان لم يوقف شهود صاحب البيت
لاستوائهما في الحجة يقضي بالبيت بينهما نصفان لاستوائهما في الحجة
ويقضي ببينة الدار التي اقامها البينة على شراء كل الدار لا
ولا احدهما على الاخر لانه لم يثبت سبق شراء احدهما ولو اقتضى
دارين متلاصقتين فاقام احدهما البينة انه اشترى هذه
الدار بالف منذ شهرين يقضي للثاني بشراء الدار الاخرى منذ شهر
بن كما شهد شهوده ويقضي له ايضا بالشفعة في الدار الاخرى
لان دارا سقى على بيع الدار الثانية ولو لم يوقف شهوده يقضي
لكل واحد منهما بداره ولا شفعة لواحد منهما ويجعل كان
كان البيعين كانا معا ولو وقت احدهما ولم يوقت الاخرى يقضي
لصاحب الوقت بالشفعة على الاخرى والله اعلم اعلم

فصل فيما للشفيع

رجل اشترى ارضا فاجار فيها من الجار ودفعها
او لا باخذ الشفيع الارض والاجارة بحصتها من الثمن ويفسخ
فتدارعه او كان فيها نخل فدفع النخل معاملة او ساومه
الجار بعد ما علم بالشراء بطلت شفعته الجار لان اقدامه على
هذه التصرفات بعد العلم رضا منه بقرار ملك المشتري فيبطل
شفعته ولو اشترى نخلا ليقطع ثم اشترى الارض بعد ذلك فلا

شفعه

للشفيع في النخل لانه نقل وكذا لو اشترى المشتري ليحدها او البناء ليهدمه
فاشترى الارض بعد ذلك كان للشفيع الشفعة في الارض خاصة
ولو اشترى قرية فيها بيوت واشجار وخل ثم انه باع الاشجار والبناء
فقطع المشتري بعض الاشجار وهدم بعض البناء حضر بعض الشفيع
كان الارض وما لم يقطع من الاشجار وما لم يهدم من البناء وليس له
ان باخذ ما قطع وتطرح عن الشفيع حصة ما قطع من الشجر وما
هدم من البناء وليس له لانه صار مقصودا فاخذ قسطا من الثمن

رجل اشترى نهرا باصله ولرجل ارض في اعلى النهر
بجنبه وللارض في اسفل النهر الى جنبه فلهما الشفعة جميعا
في اصل النهر من اعلاه الى اسفله وكذا القناة والبئر والعين لانها
من العقارات مفتحها في الارض وظهرها وما في ارض اخرى فجبران
القناة من مفتحها الى مصبها شركاء في الشفعة بمنزلة النهر في
ارضه لان الذي يجري النهر في ارضه جار وصاحب البئر في النهر
شريك في المنبع فكان مقدما على الجار

رجل له ارض
كثيرة المؤمن والخراج لا يشتريها احد فباعها من انسان بمئة دار
له قيمتها الف وخمسمائة وللدار شفيع فاراد ان باخذ الدار
بالشفعة ولا باخذ الارض قالوا ان كانت الارض بحال
يشتريها احد من اصحاب السلطان منع الثمن وهو الف وخمس مائة
درهم على الدار وعلى قيمة الارض وهي القدر الذي يشتريها من اصحاب
السلطان فياخذ الشفيع الدار بهذا كل اذا رضي به المشتري فان
كانت الارض بحال لا يشتريها احد من اصحاب السلطان ولكنه
ينتفع بها نظرا الى قيمة الارض في اخر الوقت الذي ذهبت رغبة
الناس عنها ويقسم الثمن على ذلك لانه اذا لم يكن لها قيمة في الحال
اعتبر قيمتها في اخر وقت كانت مقتومة وذهبت رغبة الناس
عنها

رجل اشترى دارين في موضعين مختلفين احد
لهما بالشام والاخرى بالعراق في صفقة واحدة فان كان الشفيع
شفيعا للدارين جميعا بدار واحدة له او بدارين وليس له ان
باخذ احدى الدارين كان له ذلك وان كان هو شفيعا للدا
رين جميعا

رجل اشترى خمس منازل من رجل واحد
في سكة وغيرها في صفقة واحدة فاراد الشفيع ان ياخ
منزلا واحدا قالوا ان طلب الشفعة بحكم في الطريق لا باخذ
البعض لانه تفريق للصفقة من غير ضرورة وان اراد الشفعة
بحكم الجوار وجواره في هذا المنزل الذي يريد اخذه لا غير كان له